



مشروع خطاب السيد الوزير في المناظرة الدولية حول تفعيل سياسات الحكومة المفتوحة

8 نونبر 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء،
السيد سفير المملكة الإسبانية لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الرئيس
المشارك
السادة السفراء،
السيد مدير الحكامة العامة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،
السيدات والسادة الخبراء،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية أن أرحب بكم جميعا في هذه المناظرة الدولية الهامة
التي تعزز المملكة المغربية باحتضان فعاليتها اليوم، متمنيا لضيوفنا الكرام مقاما
طيبا.

وإني إذ أتشرف بافتتاح أشغال هذا الملتقى الدولي الهام، الذي يدرش اليوم
انطلاق محطة أساسية في تجسيد الجهود الدولية الرامية إلى دعم الحكامة من
خلال تدارس سبل "تفعيل سياسات الحكومة المفتوحة".

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة، لأعرب باسم الحكومة المغربية، عن
تقديرنا للجهود الكبيرة التي ما فتئت تبذلها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،
في سبيل إقامة هذا الحوار الجاد بيننا حول ما تفرضه الظرفية الإقليمية والدولية
من إكراهات وتحديات جسام من أجل تنمية شاملة ومتوازنة وقائمة على أساس
التدبير الرشيد والحكامة الجيدة.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذه المناظرة تتخرط في إطار ترأس المملكة المغربية للولاية الثالثة لمبادرة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل الحكامة، منذ إعلان مراكش في نونبر 2009 والتي أفضت إلى إنجاز عدة مكتسبات في مجال دعم الحكامة والإدارة الرشيدة بدول المنطقة.

وهي مناسبة نشيد من خلالها بالتفاعل الايجابي لدول منطقة المينا مع أهداف هذه المبادرة.

فكما هو معلوم، فإن هذه المناظرة تتعقد في نطاق سياق وطني وإقليمي يتميز بما يلي:

(1)- المتغيرات والتحويلات المتسارعة التي عرفتها بعض دول المينا نتيجة ما يعرف بالربيع العربي ولما استتبع ذلك من إصلاحات مؤسساتية في الدول، فضلا عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

(2)- إرادة المغرب للانخراط في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة لاعتماد المملكة أورايش مهيكلة تتسجم مع أهداف ومقاصد هذه المبادرة.

إن هذه الإرادة نابغة من قناعتنا في جدوى وأبعاد هذه المبادرة الرامية إلى دعم الديمقراطية التشاركية بجعل المواطن في مركز السياسات العمومية، وهو النهج الذي طالما اعتمده المغرب في ظل العهد الجديد تحت القيادة الرشيدة لعاهل البلاد الملك محمد السادس.

كما أن بفضل التراكمات والمكتسبات التي حققها المغرب منذ العشرية الأولى للعهد الجديد، في شتى المجالات ولا سيما منها ما يتعلق بتكريس أسس دولة الحق والقانون ودعم التنمية البشرية في نطاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و تكريس الشفافية والإرادة الراسخة في محاربة الفساد من خلال إحداث إطار مأسساتي في هذا الشأن واعتماد مدونة جديدة الأسرة وقد تم تتويج هذه المكتسبات باعتماد دستور جديد للمملكة والذي جسد لحظة تاريخية من البناء الديمقراطي، وعزز الثقة في غد أفضل للمغاربة، ووفر شروط التنافس والعمل الجماعي من أجل نهضة الوطن وتقدمه وازدهاره.

هكذا، فإن الدستور الجديد قد نص على مبادئ ومقتضيات تهدف إلى إشراك مختلف الفاعلين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، وحق المواطنة والمواطنين في تقديم ملتمسات في مجال التشريع، وتحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وحق الحصول على المعلومات، والحق في التعبير ونشر الأخبار والأفكار والآراء.. الخ

كما أكد الدستور من جانب آخر، على الاعتراف بمكانة ودور المجتمع المدني ودور المنظمات غير الحكومية، باعتبارها فاعلا أساسيا في الديمقراطية التشاركية على الصعيد الوطني وعلى المستوى المحلي. كما أقر بابا كاملا خاصا بالحكامة.

هكذا، يتوفر المغرب على مرجعية دستورية تتضمن المبادئ والقواعد الكفيلة بدعم الشفافية والمشاركة ومحاربة الفساد والحكامة الجيدة التي تشكل في حد ذاتها أهداف ومرامي مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة OGP.

ولتجسيد هذه المبادئ وترجمة مقاصدها وأهدافها، تعتمد الحكومة برنامجاً مهيكلاً يتضمن عدة أوراق مفتوحة تروم تحقيق الدعائم الأساسية للمبادرة المذكورة.

هكذا، عمدت الحكومة إلى فتح الأوراق والمشاريع التالية :

- 1- مشروع قانون حول الحصول على المعلومات يراعي المعايير المتعارف عليها دولياً،
- 2- مشروع قانون تنظيمي للمالية و مشروع للصفقات العمومية مبني على النزاهة والشفافية،
- 3- إعداد ميثاق للمرفق العام يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات والمؤسسات العمومية ،
- تحسين الإطار القانوني والنظامي للوظيفة العمومية وفق المبادئ والأسس الحديثة الرامية إلى تأهيل وتنمية الموارد البشرية،
- تعزيز مساهمة المرأة كفاعل حيوي في البناء التنموي يجعل مقاربة النوع حاضرة في كل السياسات المعتمدة،
- 4- إشراك المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية،
- 5- دعم المنظومة الوطنية للنزاهة، وتقوية آليات الرقابة، ومواصلة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد ولاسيما فيما يتعلق بالتصريح بالممتلكات،
- 6- تقييم السياسات العمومية في إطار الإستراتيجية العامة التي تعتمدها الحكومة لتقويم وتصحيح مسارات الإصلاح ومواكبة متطلبات التغيير،

7- تيسير ولوج المواطنين إلى الخدمات الإدارية الأساسية من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للإدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية، الإستراتيجية الوطنية لتحديث الإدارة.

- عقلنة التدبير العمومي من خلال ترسيخ اعتماد الأساليب الحديثة المرتكزة على التدبير على أساس النتائج.

حضرات السيدات والسادة،

مما لا شك فيه فإن هذه المناظرة تعد فرصة مواتية لتوطيد قيم التعاون المشترك بين مختلف الدول، لإثراء النقاش وتبادل الخبرات والتجارب الرائدة، واستثمار فرص الاستفادة والتكامل، وتوظيف المعطيات المفتوحة.

وفي هذا الإطار، فإننا نتطلع بكل ثقة إلى ما سيسفر عنه هذا اللقاء، الذي تلتئم في إطاره صفوة من المسؤولين والخبراء، من مبادرات جديدة مبتكرة لتقوية شروط نجاح مسار هذه المبادرة الرائدة، وللوصول بها إلى تحقيق كافة غاياتها ومقاصدها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.